أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقرير تحليلي

الاستقطاب الدوليّ في منطقة الساحل والأدوار الموريتانية المتوقَّعة

إعداد
سيدي ولد عبد المالك

آب / أغسطس 2022

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

تمهيد

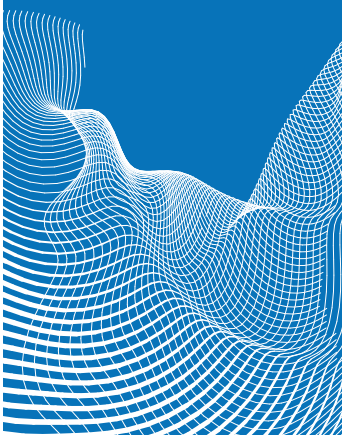

يحتم الموقع الجغرافيّ لموريتانيا التفاعُل مع أحداث منطقة الساحل والغرب الإفريقي بشكل عامّ. وتتعزّز محورية هذا التفاعُل إذا ما استحضرنا أبعاداً أخرى، من بينها الأبعاد الثقافية والتاريخية والأمنية والاقتصادية. ومنذ بدأ الاهتمام الدولي بأمن منطقة الساحل قبل أكثر من عَقْد من الزمن، ظلت موريتانيا في مركز اهتمام القُوى الدولية التي تنظر إلى المنطقة من منظور أمني، فزاد حجم الاستثمار الغربي في الجيش الموريتاني وتنوعت أوجُه التعاوُن بين الجانبين، فيما راهنت القوى الأساسية في المنظومة الغربية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ذات الاهتمام التقليدي بالمنطقة، على موريتانيا في مجال محاربة الإرهاب.

غير أن الوضع في المنطقة يشهد في الفترة الأخيرة تغييراً جذرياً في طبيعة اللاعبين الكبار، حيث لم تَعُد القُوى الغربية (فرنسا والولايات المتحدة وحلفاؤهما الأوروبيون) هي مَن تحتكر رسم خرائط المنطقة وأدوات التأثير، وذلك مع الحضور المتنامي لروسيا في ملفات المنطقة الأمنية والعسكرية، ودخولها العسكري القويّ على خطة الأزمة في مالي، مما اضطر فرنسا، المستعمر التقليدي لهذا البلد الغرب إفريقي، لسحب قواتها العسكرية المنخرطة في الحرب على الإرهاب منه، احتجاجاً على تحالُف الأخير مع روسيا.

محاور قَيْد التشكُّل

مع دخول المرتزقة الروس قبل أشهر، إلى دولة مالي، بناءً على طلب من سلطاتها الانتقالية للمساعدة في الحرب على الإرهاب، وإعلان فرنسا الانسحاب العسكري منها، بدأت المنطقة تعيش على وَقْع حَراك دولي متسارع لتحديد وتوجيه ملامح وطبيعة وأدوات التدخل الجديد. وقد ساهم نشاط الحركة الدبلوماسية في المنطقة وحجم المتلقّيات الدولية التي احتضنتها، والتي نُظمت خارجها، وشارك فيها مسؤولون سامون (من تلك المنطقة) في تشكيل صورة أولية عن اتجاه التحالفات المقبلة عليها المنطقة برافدَيْها الإقليميّ والدوليّ.

اكتفت فرنسا أيام إدارتها لملف الساحل الإفريقي، بمجموعة الدول الخمس المعروفة باسم «G5»، التي تتشكل من موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، كمنظومة إقليمية للحرب على الإرهاب في الساحل، ولتحقيق المشاريع التنموية التي تسعى للنهوض بالمنطقة. وكانت موريتانيا البلد الذي احتضن قمة التأسيس عام 2014، وظلت الفاعل الأبرز في المجموعة، والبلد المحتضِن لأهمّ مؤسساتها (الأمانة الدائمة والكلية الحربية)، غير أن الانسحاب الفرنسي من مالي وتصاعُد الحضور العسكري الروسي في المنطقة فتحَا الباب لحَراك جديد يجعل موريتانيا مُطالَبة بحسن الاختيار ودقة الحسابات في اختيارات الاصطفاف ومسارات التّبَعيّة.

الواضح أن روسيا اليوم تسعى إلى التمدُّد والتغلغل داخل القارة الإفريقية، على حساب التراجُع الفرنسي في إفريقيا الوسطى ودول الساحل. وتراهن موسكو في ذلك، على الجزائر كحليف تقليديّ فاعل ومؤثّر في المنطقة. وتظهر حركة الدبلوماسية الروسية هذا التوجُّه، حيث زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجزائر في أيار/ مايو 2022، في ظل تصعيدها الحال مع المغرب، وفي ظلّ استعداد الرباط لقمة التحالُف الدولي لمحاربة «داعش»، الذي تأسس عام 2014 بهدف مُحاصَرة الامتداد الدولي للتنظيم الإرهابي، وهو يُعتبر أول اجتماع للتحالف يُعقد في إفريقيا وتحديداً في المغرب.

وبعد أيام قليلة من زيارة المسؤول الأول للدبلوماسية الروسية الجزائر، وصل إليها رئيس لجنة الدفاع والأمن في المجلس الفيدرالي الروسي فيكتور بوندارييف، في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث التقى نظيره الجزائري صالح قوجيل،[1] وناقشا تفعيل بروتوكولات ومذكرات التفاهُم الموقّعة بين المجلسين.

وبرز الموضوع الأمنيّ بشكل لافت في جدول أعمال المسؤول الروسي، حيث بحث مع الجانب الجزائري تطوير التعاوُن العسكري بين البلدين، والتدريبات العسكرية المشتركة. ثَمة شيء مؤكّد يظهر من خلال التركيز الروسي على الجزائر، وهو أن موسكو تريد أن توثق صلاتها التاريخية والتقليدية بهذا البلد من جهة، وتسعى من جهة أخرى إلى إجهاض جهود التقارُب التي يبذلها معها «حلف شمال الأطلسي».

(1) «ماذا وراء زيارة مسؤول عسكري روسي الجزائر بعد وفد الناتو؟»، «صحافة الجديد»، 2022/05/18: bit.ly/3v5DPOi

ويقابل الحَراكَ الروسيّ في المنطقة، اهتمامٌ لا تخطئه العين لـ«حلف الأطلسي» في منطقة الساحل، فيما يبدو إنه إستراتيجية جديدة للقوى الغربية للحيلولة دون التمدد الروسي في المنطقة. فقد حدد المفهوم الإستراتيجي الجديد لـ«الأطلسي» شمال إفريقيا في منطقة المصالح الإستراتيجية للحلف. وهكذا، أظهرت الخريطة السياسية العسكرية الجديدة للمنظمة، لأول مرة، تحوُّل خط الجبهة جنوباً باتجاه القارة السوداء، على الرغم من أن بيانات «الأطلسي» ووثائقه وخططه تعطي الأولوية للجناح الشرقي لأوروبا، حيث تجري روسيا عمليتها العسكرية في أوكرانيا.

منطقة شمال إفريقيا أضحت جزءاً من المناطق التي تشكل ساحة مواجهة بين روسيا و«حلف الأطلسي»، بحسب ما يظهر من الحركة الدبلوماسية للطرفين في المنطقة في الفترة الأخيرة، وانطلاقاً من نتائج التصويت الذي جرى من قِبل دول إفريقية ضد روسيا فيما يتعلق بالقضية الأوكرانية. فالجزائر المقرّبة من روسيا امتنعت عن التصويت، فيما أدانت موريتانيا الإجراءات الروسية، في حين أن ممثل المغرب لم يكن حاضراً حتى في دورة الأمم المتحدة. وهذا يدلّ على مستوى دخول المنطقة فعلياً في حسابات الأطراف الدولية.

وبالإضافة إلى تغذية جشع المجمع الصناعي العسكري، فإن تدخُّل «حلف شمال الأطلسي» في المنطقة عموماً ومنطقة الساحل بوجه أخص، يمكن أن يُعتبر أحدث نقلة في الصراع الدولي في المنطقة، تدفعها فرنسا، في مواجهة صعود الصين وروسيا هناك. فثَمة تأكيد فعليّ على مقاربة دخول الحلف في منطقة الساحل عبّر عنها وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريز على هامش قمة الحلف، التي انعقدت في مدريد في حزيران/ يونيو الماضي، حين قال في تصريحات صحافية: «لا يمكننا أن نستبعد ذلك. لم يتم التطرق إلى هذه القضية خلال النقاشات في مدريد؛ لأن القمة مخصصة لتحديد إطار عمل حلف شمال الأطلسي. إذا لزم الأمر، وإذا حصل تهديد لأمننا، بالتأكيد سنفعل ذلك».[2]

(2) «مالي تستدعي سفير إسبانيا بسبب الناتو»، «إندبندنت عربية»، 2022/07/2: bit.ly/3oiwY0f

موريتانيا و«الأطلسي»... تحالُف محفوف بالتحدّيات

في ظل الوضعية الجيوسياسية الجديدة في المنطقة، تجد موريتانيا نفسها في واقع جيوسياسي معقّد، فـ«حلف شمال الأطلسي» يراهن على نواكشوط كحليف إستراتيجي مهمّ في المنطقة، علماً أن موريتانيا حضرت القمة الأخيرة للحلف في مدريد. وكانت موريتانيا جزءاً من إطار شراكة الحوار المتوسطي للحلف منذ عام 1995. وفي السنوات الأخيرة، ساعد «الأطلسي» موريتانيا في بناء مستودعات آمِنة للذخيرة، وتدمير الذخيرة المتقادمة، وتدريب الأفراد العسكريين.

وتعكس المشاركة الموريتانية في قمة مدريد تزايُد الاهتمام الغربي بمصالح إستراتيجية وحيوية في منطقة الساحل الإفريقي وتنامي الاستقطاب الإقليمي والدولي في المنطقة. وقد يُفهَم من هذه المشاركة أن موريتانيا تدخل في إطار حسابات الحلف ضِمن «الجناح الجنوبي»، حسب المفهوم الإستراتيجي الجديد لـ«حلف الأطلسي».

وعقد وزير الخارجية الموريتاني أحمد سالم ولد مرزوك لقاءات عدةً على هامش قمة مدريد مع مسؤولين غربيين، من بينهم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، وقد أشاد هؤلاء بالشراكة الثنائية والجماعية مع موريتانيا واعتبروها شريكاً رئيسياً في الأمن الإقليمي، مؤكدين أن التعاوُن معها مهمّ، ومُتواصِل.

ولم يَعُدْ خافياً تقارُب موريتانيا مع «حلف الأطلسي»، والذي قد يكون من أهدافه توفير نواكشوط حماية لنفسها، في ظل ضعف فرنسا التي تُعَدّ الحليف العسكري والاستخباراتي التقليدي للبلاد، وذلك بسبب فشل سياستها العسكرية والأمنية في المنطقة.

يُضاف إلى ذلك تراجُع الحماس الفرنسي لتبني مجموعة الدول الخمس (G5)، التي تم إنشاؤها بمبادرة من موريتانيا وبمباركة فرنسية. ويفسر ضعف حماس باريس بوصولها إلى قناعة بعدم فاعلية هذه المجموعة في مُقارَبتها العسكرية في المنطقة.

وقد جسدت جملة مواقف فرنسية في الفترة الأخيرة عدم رهان باريس على تلك القوة، ومن بينها القرار الأحادي للانسحاب العسكري من مالي، والذي تم اتخاذه دون تنسيق وتشاوُر موسع مع قادة المجموعة. وحتى وإنْ كان الوضع السياسي للدول الأعضاء، التي تعيش ثلاث منها على وقع انقلابات عسكرية يدفع فرنسا إلى الزهد في هذا الإطار، إلا أن باريس -زيادة على ذلك- تعاطت بشكل سلبي مع المجموعة في مرحلة حسّاسة، إذ لم تنسق معها ترتيبات خروجها من مالي، ولم تضع معها آليات مشتركة للعمل في مرحلة ما بعد الانسحاب.

وبات واضحاً أن الدور الريادي لموريتانيا في منطقة الساحل بدأ في تراجُع ملحوظ، فلم تَرْعَ نواكشوط مبادرات في الأزمات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، كما أنه لم تصدر عنها مواقف واضحة إزاء الانقلابات العسكرية التي حدثت في مالي وبوركينا فاسو.

وانطلاقاً مما تقدَّم، أصبحت موريتانيا مُدركة أن عليها تجاوُز الحليف التقليدي، أي فرنسا، في الورقة الأمنية، والتنسيق المباشر مع «حلف شمال الأطلسي»، في ظلّ سياسات الأخير الانفتاحية والتوسّعية في إفريقيا، وذلك حفاظاً على الأهمية الإستراتيجية التي كسبتها نواكشوط في الفترة الأخيرة في عيون الغربيين، في مجالات الأمن ومحاربة الهجرة، واستقواء بحليف قويّ في ظلّ الوجود العسكري الروسي في المنطقة، والذي تتبنى موريتانيا مواقف رافضة له.

وحتى الآن، كانت فاتورة تقارُب موريتانيا مع «الأطلسي» تحمل مزايا أمنية ومكاسب اقتصادية، إلا أنها لا تخلو من مخاطر ومنغّصات جمّة، وذلك نظراً لاعتبارات أمنية وإقليمية تتلخص فيما يلي:

«فاغنر» على الحدود: تواجه موريتانيا تحدّياً أمنياً معقّداً، يتمثل في انتشار مرتزقة «فاغنر» الروس في مالي، وتمركز بعض وحداتهم في المناطق الحدودية. فقد تعرض مواطنون موريتانيون لعمليات قتل وحشي من طرف الجيش المالي في عمليات مدعومة من قِبل قوات «فاغنر» في المنطقة الحدودية بين البلدين في الأشهر الأخيرة. لذا، فإن أيّ تقارُب قويّ لنواكشوط مع «حلف الأطلسي» والتماهي مع أجنداته الإقليمية سيجعل موريتانيا حتماً في طليعة دول جوار مالي المتضرّرة والمستفيدة في آنٍ واحد من وجود «فاغنر».

هواجس الجفاء مع الجزائر: إذا انخرطت نواكشوط بقوة في أجندة «الأطلسي» العسكرية والأمنية في منطقة الساحل، واصطفّت مع المحور الفرنسي في المنطقة، فإنه لا يُستبعَد أن يُغضِب هذا الأمر الجزائر، التي تحرص على استقطاب موريتانيا ضِمن تنافُسها مع المغرب في إطار الصراع الإقليميّ بين البلدين. وإذا خسرت موريتانيا الجزائر، فقد يؤثر ذلك على أمنها القومي بحكم أهمية الأخيرة في الملفات الأمنية في المنطقة والتنسيق الاستخباراتي.
ومن شأن هذا التقارُب في حالة حصوله، أن ينسف مساعي الجزائر لإمداد موريتانيا بالطاقة، حيث اتفق البلدان منذ فترة على دراسة مبدئية لمشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الجزائري إلى موريتانيا، بغية تزويد السوق الموريتانية بالمحروقات والموادّ النفطية والغاز المنزلي،[3] في ظل تنامي مخاوف السلطات حول عجزها عن توفير الطاقة بسبب أزمة الطاقة العالمية حالياً.

احتمال خسارة ورقة التنسيق الأمني والتعاوُن العسكري مع مالي:
تصريحات وزير الخارجية الإسباني التي لم يستبعد فيها التدخّل «حلف الأطلسي» في مالي، فجّرت أزمة دبلوماسية بين باماكو ومدريد، حيث استدعت الحكومة المالية السفير الإسباني المُعتمَد لديها لتسليمه رسالة احتجاج على التصريحات التي أدلى بها رئيس الدبلوماسية الإسبانية. واعتبرت مالي أن تدخّل «الأطلسي» يعني تدمير البلاد، مشيرةً إلى أن تدخّله في ليبيا كان سبباً في تدميرها.

(3) «موريتانيا والجزائر تحدّدان فرص التعاوُن في مجال الطاقة والمعادن»، «مركز الصحراء للدراسات والاستشارات»، 2022/06/07: bit.ly/3B8Ō6x6

ويوضح الموقف المالي من «حلف الأطلسي» مدى انخراط باماكو مع المحور الروسي، بعد أن كانت باماكو ونواكشوط جزءاً من المحور الفرنسي في المنطقة قبل الإطاحة بنظام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا. ومع أن نواكشوط تحاول جاهدة الحفاظ على علاقات ودية مع باماكو، إلا أن أي مواقف قوية منها داعمة لسياسات «الأطلسي» في الساحل في المستقبل قد تخسر بموجبها علاقاتها مع مالي، الدائرة في فَلَك روسيا. وسينعكس هذا الأمر حتماً على ورقة التعاوُن العسكريّ والأمنيّ بين جارتين تزيد الحدود المشتركة بينهما على 2000 كلم، وتنشط على خطّ هذه الحدود جماعات العنف المسلّح والجريمة العابرة للحدود.

الخُلاصة

بات جليّاً وجود حركة تنافُس دولي على منطقتَيْ شـمال إفريقيا والسـاحل بين محور «حلف شمال الأطلسي» من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى. وستكون لهذا الاستقطاب الدولي آثار سلبية مـن الناحيتين الاقتصادية والأمنية على دول المنطقة، وموريتانيـا منها في القلب، إذا لم تُصاحِب طموحـاتِ التأثيـر والتغلغل من طـرف القُوى العظمى إراداتٌ سياسـيةٌ محليةٌ في بلـدان المنطقة تنتهج سياسات تتسم بالمرونة وتبتعد عن التبَعِيّة المطلقة لهذا المحور أو ذاك.

وصحيح أن بلداً كموريتانيا يصعب عليه فكّ الارتباط التقليدي بقُوى غربية وازنة كفرنسا والولايات المتحـدة الأمريكيـة، لكن أن تتحـول هذه العلاقات إلـى درجة مـن الوصاية تَظهر بهـا موريتانيا بمظهـر البلد المُعادِي للمصالح الروسـية في المنطقة والرافض لوجود روسـيا، فإن ذلك سـيؤلّب عليها موسـكو وحلفاءها في المنطقة، وهـم يمتلكون أدوات تأثير أمنيّ قوية تخولهم زعزعة الأمن والاسـتقرار، فضلاً عن موارد كبيرة في مجـال الطاقة تحتاجها دول المنطقة في ظلّ واقع يشهد تحدّيات تتعلق بالطاقة بمختلف أنواعها.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net